

قال إنه متفائل بحدوث انفراجه للاختناق المروري مع إنجاز الجسور وتحديث الطرق

اللواء عبدالله المهنا لـ «الانباء»:

لا صحة لرفع المخالفات بنسبة 500%

وأقصى زيادة مصرحة في دراستنا

لا تتعدى الـ 100%

□ الردع بواسطة العقوبات المالية له آثار إيجابية ومخالفات السرعة انخفضت بنسبة 62%

□ قطاع المرور ملتزم بشكل صارم بتطبيق القرار الوزاري بشأن حصول الوافدين على رخصة سوق



المرور، ومع ذلك تم ضبط هذا الشخص بيقود سيارة رغم أن الرخصة مسحوبة وهل يعامل هذا الشخص معاملة من يقود سيارة بدون رخصة سوق؟

● سابتاً من حيث انتهى السؤال وأقول: هنالك فارق كبير بين شخص يقود سيارة بدون رخصة سوق وشخص يقود سيارة ورخصة السوق سحبته منه لارتكاب مخالفة، أو لشخص انتهت صلاحية رخصة السوق فالأول مخالفته غير مقبولة مطلقاً وقد صدر قرار من وزير الداخلية بإبعاد أي وافد يضبط وهو يقود سيارة دون رخصة سوق، وقد ألقى القبض على مئات من الوافدين الذين ارتكبوا هذه المخالفة، وبدورنا نحيلهم إلى الإبعاد الإداري تنفيذاً لقرار معالي الوزير.

أما الشخص الذي يقود سيارة ورخصة السوق الخاصة به قد سحبته منه أو احتجزت جراء ارتكابه مخالفة، فهذا الشخص يعد مخالفاً ومخالفته جسيمة أيضاً، وكما سبق أن قلت هناك نقاط تسجل بحقه، وقد تسحب منه الرخصة نهائياً ويصبح في هذه الحالة مطالباً بالتقدم إلى المرور لاستخراج رخصة جديدة وفي هذه الحالة يجب أن تكون الاشتراطات الواردة في قانون المرور منطبقة عليه فيما يتعلق بالراتب والمؤهل وما إلى ذلك، وقد نقلت أن منغ له رخصة وقد نرفض، وفي الغالب نرفض لأن هذا الشخص ضرب بالقانون عرض الحائط وهو إنسان غير ملتزم وبالتالي نحن لا نرحب به لأن يكون في الطريق.

هذا السؤال يقودنا إلى سؤال آخر، هل القرار الوزاري يطبق على الوافدين في حال تجديد رخص السوق لهم، حيث هناك من يخشى أن تسحب منه الرخصة حال تجديدها لأن شروط القرار الوزاري لا تنطبق عليه؟

● أؤكد أن أي شخص صدرت له رخصة سوق قديمة أي قبل صدور القرار الوزاري لا يجوز أن تسحب منه حسب القانون، فكل شخص استخرج رخصة سوق بطريقة قانونية لا تسحب منه مادم ملتزماً بالقانون، وتجدد رخص السوق سنوياً لكل من انتهت رخصة السوق الخاصة به أو بالأحرى تجدد حسب مدة الإقامة الخاصة به، فإذا كانت مدة الإقامة سنتين يتم تجديد رخصة السوق سنتين وهكذا.

يلاحظ في الآونة والحملات الأخيرة تعاطف عدد السيارات التي يتم سحبها، ما السر في ذلك؟

● كل ما هنالك أننا لا نريد أن تتسبب مركبات متهاكلة في إعاقة في الطريق، وكل ما هنالك أيضاً أنه صدرت تكليفات إلى ضباط وأفراد الفحص الفني بالتواجد مع اخوانهم ضباط وضباط صف المرور للتأكد من صلاحية مركبات تجرى لها عملية وهذه المركبات تجرى لها عملية



(هاني الشمري)

اللواء عبدالله المهنا يتحدثان للمذيعين جاسم التنيب وأمير زكي

حجز المركبات جسامة المخالفات المرتكبة وكذلك التاريخ بالنسبة للمخالف، بمعنى أنه إذا كان الشخص الذي حجزت سيارته لديه سجل حافل في ارتكاب المخالفات تطبق عليه القانون بحزم، وحينما تطبق عليه هذه الحالة مطالباً بالتقدم إلى المرور لاستخراج رخصة جديدة ونحني مستخدم الطريق، وقد نمند حجز المركبة لفترات إضافية ان لمسا أن الشخص لديه تعمد وتكرار في ارتكاب المخالفات الجسيمة مع الوضع في عين الاعتبار جزئية قد تكون غائبة عن المخالفين وهي أن هناك نقاطاً تسجل مقابل كل مخالفة، وهذه النقاط محفوظة ومقابل تعاطف النقاط نتخذ إجراءات أخرى أكثر تشدداً، وقد تصل إلى سحب رخصة السوق لفترة أطول.

هذه الإجابة تقودنا لسؤال آخر: ماذا يحدث لشخص سحب رخصة قيادة لارتكاب مخالفة جسيمة واحتجزت رخصة السوق في

هذه الإجابة تقودنا لسؤال آخر: ماذا يحدث لشخص سحب رخصة قيادة لارتكاب مخالفة جسيمة واحتجزت رخصة السوق في

القانونيون والمترجمون وأمناء المكتبات وأئمة المساجد العاملون في الجهات الحكومية،
6- المدرسون والأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون،
7- المدربون الرياضيون العاملون في الاتحادات الرياضية والأندية في الجهات الحكومية.

ثالثاً: الفئات المستثناة من مدة الإقامة بشرط وجود راتب 600 دينار والشهادة الجامعية:

1- المدراء العامون ومساعدوهم جميع مسمياتهم.
2- المدراء جميع مسمياتهم.
3- المحاسبون بجميع مسمياتهم.
4- الندوبون بجميع مسمياتهم.
5- كل ما هنالك أننا لا نريد أن تتسبب مركبات متهاكلة في إعاقة في الطريق، وكل ما هنالك أيضاً أنه صدرت تكليفات إلى ضباط وأفراد الفحص الفني بالتواجد مع اخوانهم ضباط وضباط صف المرور للتأكد من صلاحية مركبات تجرى لها عملية وهذه المركبات تجرى لها عملية

لرئسي مخالفات بعينها مثل المخالفات الجسيمة وكذلك بالنسبة للمركبات غير المطابقة للمواصفات، فهل ترى أن حجز المركبات في كراج الحجز لمدد تصل إلى شهرين يحق؟

● أولاً ما ذكر في نهاية السؤال الردع، أم مجرد تكليف المخالف من أن الهدف هو تكليف المخالف أعباء إضافية من حيث الإلزام بدفع مبالغ مالية نظير حجز مركبته في كراج الحجز غير مضمون، والمحصلة يمكن القول إنها مرضية للغاية وأحب أن أتمنئ كل الجهود المبذولة في هذا الخصوص، أيضاً فإن تواجد رجال الأمن في الشوارع يعطي انطباعاً جيداً للملتزمين ويدخل الخوف في نفوس غير ملتزمين ويعطي رسالة بأن رجال الأمن موجودون لتطبيق القانون.

تواكب الحملات المرورية إجراءات أخرى متعلقة بحجز المركبات بالنسبة

القرار الخاص بالحصول على رخصة سوق للوافدين

عن 5 سنوات بشرط تغيير المهنة لسائق. 9- الفنيون المتخصصون بالمجال في الجهات الحكومية. 10- الطيارون والقباطنة ومساعدوهم. 11- المرشون والمرشات وأخصائيو العلاج الطبيعي وفنيو المهن الطبية. 12- مغسلي الموتى. 13- ربات البيوت ولديهم أبناء وأزواجهم من الفئات التالية:

1- القضاء وأعضاء النيابة العامة والمستشارون والخبراء. 2- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد. 3- الأطباء والصيادلة. 4- المدراء العامون ومساعدوهم. 5- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 6- المدربون الرياضيون العاملون في الاتحادات الرياضية والأندية في الجهات الحكومية. 7- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 8- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 9- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 10- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 11- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 12- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون. 13- الأخصائيين الاجتماعيين والمهندسون.

نحجز مركبة الشخص الذي لديه سجل حافل بالمخالفات لحماية من تكرار مخالفاته

وحماية مستخدمي الطريق

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

مخالفة من يقود مركبة دون رخصة سوق غير مقبولة إطلاقاً وهناك قرار وزاري بإبعاده إدارياً

رغم الحملات الأمنية والتشدد من قبل جميع أجهزة وزارة الداخلية فإن هناك سرعات عالية جدا على الطرقات وهناك زيادة في مخالفات الاستهتار والرعونة.. فكيف تنظر إلى هذه المخالفات الجسيمة وما الحل بالنسبة إليها؟

● اعتقد أن الحد يخفض به المجتمع ككل فعلاً بد أن يكون لدى قائد المركبة ادراكاً بخطورة ما يصدر عنه من مخالفة سواء في حق نفسه أو في حق المجتمع، ففي حق نفسه يمكن أن يلحق بنفسه إصابات خطيرة بل يمكن أن يودي بحياته جراء تجاوز حدود السرعة أو الاستهتار والرعونة، فأى شخص حتى ولو كان متمكناً لدرجة كبيرة من قيادة المركبات ويقود السيارة بسرعة تفوق المعدل وتصل أحياناً إلى 200 كم/س وأكثر، هذا الشخص يمكن ولأى سبب بسيط أن يعرض حياته للموت وهو يؤدي بهذا التجاوز إلى التسبب في حادث يذهب ضحيته أبرياء لا ذنب لهم في هذا الاستهتار أو التجاوز، حيث يمكن لأي عائق يواجهه أن يسبب له كارثة، وأنا أرى أن الشخص الذي يقود السيارة بسرعة تفوق المعدل يصبح شخصاً لا يتحكم في السيارة بل أن السيارة من تتحكم في مصيره وحياته، وليس هذا فقط بل ومع الأسف نجد أشخاصاً يقودون سيارات بهذه السرعات الجنونية ومشغولون بالحدث عبر الهاتف النقال أو كتابة رسائل عبر الواتساب أو حتى يطالعون مقاطع فيديو، أما بالنسبة لسؤاليك عما نفعه فنحن نحتاج جهاز أمني معني بتطبيق القانون وحماية مستخدمي الطريق، متشددون في تطبيق القانون ونطبق العقوبات المترتبة على المخالفات الجسيمة بدقة متناهية، أيضاً بالنسبة لمخالفات كسر الإشارة الضوئية الحمراء والرعونة والاستهتار، ونقوم بحجز السيارات في كراج الحجز لمدد تصل إلى شهرين، وقد تتزايد المدة تلك في حالة وجود سوابق وهذا كله نظمه القانون، أيضاً نحن نعتمد على الانتشار الأمني في الطرقات حتى نعطي رسالة إلى جميع مستخدمي الطريق بأننا نراقب المتجاوزين.

أيضا فنحن نقوم بحملات توعوية للتنبه بخطورة المخالفات الجسيمة من خلال الإدارة العامة للعلاقات العامة، وذلك من خلال الرسائل القصيرة.

كيف ينظر اللواء عبدالله المهنا إلى الحملات التي تشن من قبل دوريات المرور وهل حققت هذه الحملات الانضباط المنشود والمرجو، وبما يسهم في تحقيق ضبط مروري في الطرقات؟

● بالتأكيد، فالحملات التي يقوم بها قطاع المرور وبقية القطاعات الأمنية لها أهمية قصوى في ضبط المروري والحد من التجاوزات في حق قانون

أجري الحوار: جاسم التنيب - أمير زكي

اعتبر وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالله المهنا ما يرد عن ارتفاع قيمة الغرامات المترتبة على المخالفات المرورية والمرفوع بشأنها دراسة إلى نسب تصل إلى 500% . كلاماً يفتقر إلى المنطق. مشيراً إلى أن النسب التي قدمها قطاع المرور تتدرج بين 70 و100% على أقصى تقدير. ولفت إلى أن مجلس الأمة وهو الذي سيعتمد الدراسة بالرفض أو بالقبول أو بالتعديل يحق له زيادة قيمة المخالفات.

وقال اللواء المهنا في لقاء خاص مع «الانباء» أن رفع قيمة الغرامات لنسب مرتفعة يؤثر إيجاباً على تعديل السلوك والالتزام بالقانون مذكراً بإحصائية مرورية تظهر مبدأ تأثير رفع المخالفات على الوضع المروري خلال فترة تطبيق قانون مشدد لشهرين إذ حدث انخفاض في مخالفات السرعة بنسبة 62% كما انخفضت مخالفات الرعونة والتسابق بنسبة 20% ونسبة تجاوز الإشارة الضوئية بنسبة 25% والقيادة عكس السير بنسبة 55%.

وأضاف اللواء المهنا: هذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن الردع في العقوبات المالية له آثار إيجابية عدة وتحقق الردع المطلوب.

وقال اللواء المهنا أنه متفائل بحدوث انفراجه في مسألة الاختناق المروري خاصة مع إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بتحديث طرقات وإنشاء جسور علوية وأحداث توسعات في الطرقات.

أكد التزام قطاع المرور وبشكل صارم بتطبيق القرار الوزاري والذي نظم حصول الوافدين على رخص سوق، وأضاف: مخطئ من يعتقد أن القرار استهدف التضييق على الوافدين في الحصول على رخص سوق، مشيراً إلى أن تعديل القرار الوزاري بصورته الحالية دفع قطاع المرور إلى تجاوز مشكلات كانت في القانون السابق، وتم منح شرائح لم تكن مدرجة.

وتابع: لا يستطيع القول أن الحصول على رخصة سوق كويتية من أصعب الرخص التي يتحصل عليها الأشخاص في العالم.

وكشف اللواء المهنا عن دول خليجية طلبت من الكويت الإطلاع على القوانين الخاصة بتنظيم حصول الوافدين على رخص سوق لتطبيق هذه القوانين بما يتناسب مع تلك البلدان، حيث تبين للدول أن القانون عالج قصوراً في الحصول على رخص سوق، لا سيما أن الحصول على السيارة أمر سهل في كل الدول الخليجية.

اللواء عبدالله المهنا أجاب عن جميع الأسئلة التي طرحها «الانباء» وحرص على التأكيد على أن قطاع المرور منح مدبري الإدارات ورؤساء الأقسام جميع الصلاحيات، وهناك رقابة صارمة على تطبيق القانون، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

شروط حجز المركبات

- يجوز حجز المركبة الآلية أو السيارة من أي نوع في الأحوال التالية:
- 1 - إذا ضبقت تسيير في الطريق بغير لوحات أو بلوحة واحدة أو غير مقروءة أو وجود ما يعيق رؤيتها أو تحمل لوحات غير المسروقة من الإدارة العامة للمرور.
- 2 - إذا ضبقت تسيير في الطريق بعد سحب ترخيص تسييرها أو سحب لوحاتها.
- 3 - إذا ضبقت تسيير في الطريق بغير ترخيص تسيير أو من غير تأمين سار المفعول.
- 4 - إذا ضبقت وكان قائدها غير حاصل على رخصة سوق أو برخصة لا تجيز له قيادتها أو تقرر سحبها أو وقف سريانها.
- 5 - إذا ضبقت أثناء قيادتها برعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه يعرض السائق أو الركاب أو الغير للخطر.
- 6 - إذا ضبقت تسيير في الطريق وهي خالية من المكابح (الفرامل) أو كانت فراملها غير صالحة أو بها خلل.
- 7 - إذا ضبقت أثناء إجراء سباق على الطريق العام بغير تصريح أو بالمخالفة للتصريح.
- 8 - إذا ارتكب فيها فعل مخالف للأداب.
- 9 - إذا تعمد قائدها تعطيل حركة المرور في الطريق العام أو عرقلتها.
- 10 - إذا ضبقت متجاوزة حدود السرعة عن الحد الأعلى المقرر للطريق بـ 30 كيلومترا.
- 11 - إذا تجاوز قائدها الإشارة الضوئية الحمراء.
- 12 - إذا ضبط قائد المركبة وهو تحت تأثير المسكرات أو المخدرات أو المؤثرات العقلية.
- 13 - إذا استعملت في غير الغرض المبين بترخيص تسييرها.
- 14 - إذا وجدت منتظرة في مكان من الأماكن الممنوع الانتظار أو الوقوف فيها أو في الأماكن التي من شأن تواجدها فيها إعاقة حركة المرور أو تعريضها للخطر أو كانت منتظرة فوق الأرصفة، أو إذا تركت أو أجزاء منها مهملة في أي مكان بالطرق العامة.
- 15 - قيادة المركبة عكس اتجاه السير والانعطاف والدوران عكس اتجاه السير بالطرق السريعة أو الرئيسية.
- 16 - قيادة مركبة ينبعث منها دخان كثيف أو تطاير أو يسيل منها مواد تؤثر على صلاحية الطريق أو تؤثر في سلامة قائدي المركبات أو تؤدي إلى إحداث تلفيات في مركباتهم أو يصدر منها أصوات مزعجة.
- 17 - قيادة المركبات الآلية الصغيرة (الباجيات) (A.T.V) بالمخالفة للأحكام القانونية المنظمة لاستخدامها واستعمالها.
- 18 - السير أثناء وقت المنع، أو وهي حمولة زائدة.
- 19 - إذا ضبقت وملصق عليها أي كتابات أو ملصقات غير رسمية أو أي أعلام أو صور أو شعارات تدل على فئة أو طائفة أو جماعة أو تنظيمات غير مرخصة على جسم المركبة، ويستثنى من ذلك رموز البلاد وعلم دولة الكويت، كما تستثنى الملصقات التي من ضمنها تصميم المركبة.
- 20 - تظليل زجاج المركبة خلافا للتعليمات الصادرة بذلك.
- 21 - إذا ضبقت وكان قائدها غير حاصل على تصريح أو إذا كان التصريح قد انتهت مدة سريانه أو كان مخالفا لشروط التصريح، وذلك في الحالات التي يوجب فيها قانون المرور ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له الحصول على هذا التصريح.
- 22 - إذا ضبقت متوقفة في الأماكن المخصصة للمعاقين.
- 23 - إذا ضبقت تسيير بجنوط (رنجات) أو إطارات لا تتفق مقاساتها ومواصفاتها مع طراز المركبة واشترطات المصنع.
- 24 - إذا ضبقت تسيير على كنف الطريق، وذلك فيما عدا كنف الطريق الأيسر للطرق التي تحددها الإدارة العامة للمرور وفق الضوابط والشروط التي تضعها.
- 25 - إذا ضبقت السيارة الأجنبية التي ترد بصحبة مواطن كويتي دون استبدال لوحاتها الأجنبية بملصقات كويتية من ضمنها تصميماً للمركبة.
- 26 - إذا ضبقت الطريق المعدة للجر فاقدة أحد الشروط الواجب توافرها فيها أو في المقطورة وفق القرار المنظم لذلك.

مخالفات المستهترين

كشفت اللواء عبدالله المهنا عن أن حجم مخالفات الاستهتار التي سجلت في العام 2015 بلغت 131517 مخالفة، وبلغ عدد المركبات المحجوزة في نفس العام 57757 مركبة.

إحصائية

إجمالي عدد المركبات خلال عام 2015 (2,023,228) مركبة
 إجمالي عدد المركبات الجديدة خلال عام 2015 (157,107) مركبة
 إجمالي عدد المركبات المسجلة خلال عام 2015 (17,277) مركبة
 إجمالي عدد المركبات المصدرة والسكراب خلال عام 2015 (29,774) مركبة



تحمّل لوحات خليجية ولاحظنا زيادة المخالفات الجسيمة لهؤلاء من خلال الإحصاء سواء القيادة بسرعة فوق المعدل أو تخفي الأشارات الضوئية الحمراء، هؤلاء ظنوا أنهم بذلك سيكونون خارج نطاق الملاحقة لأنهم لم يكن اليوم فعدا حتما.

هناك من يقول ان قطاع المرور هو من أكثر القطاعات مركزية في العمل، وكل الصلاحيات محصورة لدى وكيل القطاع ● هذا الكلام غير صحيح بالمرة، وهناك صلاحيات كاملة ممنوحة لمديري الإدارات، وهناك ثقة بهم، وأيضا لدينا جهاز رقابي وسيط وحال إلى القضاء أن خليجية ستجعلهم يتجاوزون القانون.

لذا أمهلنا كل مواطن يقود مركبة تحمل لوحات خليجية، شهرا يتم خلالها استبدال اللوحات ونحن قطعنا شوطا مع الإدارة العامة للجمارك لإنهاء دخول مواطنين بمركبات تحمل لوحات خليجية وهذا للصالح العام، فأي مواطن يفترض أن تكون سيارته بأسم دولته وتحمل لوحة بلده.

وهل هذا يمكن أن يطبق على سيارات الخليجيين بمعنى أن يتم منحهم رخصا مؤقتة؟ ● هناك علاقات خليجية واتفاقيات تسمح للمواطن الكويتي بالدخول بسيارته وبلوحته أي دولة والمعاملة هنا بالمثل.

يقال بوجود تعسف من بعض رجال المرور، فما يدعى صحة ذلك؟ ● هناك تعليمات لمديري الإدارات التابعين لقطاع المرور، بالسماح باستقبال أي شكوى تقدم اليهم من سائقين أو مراجعين، ويقومون باتخاذ اللازم بشأنها فوراً، كما أنني أبلغتهم بأنهم في حال عدم قدرتهم على التعامل مع الشكوى، فإن مكتبي مفتوح للنظر بها.

أما بشأن شكوى سابقة، فقد تم استقبال شكوى كثيرة كانت عبارة عن خلاف بين سائقين ورجال مرور حول تسجيل مخالفات مرورية، تبين لنا عند النظر فيها وإحالتها إلى تحقيق المخالفات، واستدعاء كل من السائق صاحب المخالفة ورجل المرور المدون لها، أن السائق لا يعلم أن ما ارتكبه مخالفة مرورية، وبذلك يكون رجل المرور على حق، ولو ثبت العكس حينها فلن أتوانى في محاسبة رجل المرور على تجاوزه، وإلغاء المخالفة في حال ثبوت عدم صحتها.



المخالفة	98-Sep	98-Oct	99-Sep	99-Oct	الفرق	النسبة
السرعة	7189	5889	2981	1994	8103	انخفاض 62%
الرعونة والتسابق	94	77	51	85	35	انخفاض 20%
تجاوز الإشارة الحمراء	1008	879	541	878	468	انخفاض 25%
القيادة عكس السير	981	1329	568	455	1287	انخفاض 55%
الإجمالي	9272	8174	4141	3412	9493	انخفاض 56%

المخالفون يستحقون توقيع عقوبات عليهم بمبالغ كبيرة جدا لأنهم يرتكبون مخالفات جسيمة، وربما تسألني وتقول: المروية خلال فترة حل مجلس الأمة التي مبالغ كبيرة، إلا أن القانون أبطأ وهو ما أدى إلى عودة قيمة المخالفات إلى أصلها فاستمر ضرب القانون بعرض الحائط في جميع المخالفات بلا استثناء، وعودة إلى السؤال الذي أزدت الإجابة عليه، أقول نعم رفعا دراسة ومقترحا منها تخفيض قيمة العقوبات المالية المترتبة على المخالفات المرورية لعدم تناسبها مع الدخول لكون العقوبات صدرت قبل عقود. ورغم ذلك أؤكد أن الأرقام التي يتم ذكرها غير صحيحة وأن هذه الزيادة بنسبة تصل إلى 500%، ولكن ما أؤكد أن النسب المقترحة من قبلنا تتراوح ما بين 50% و100%، وهذه الدراسة قابلة للتعديل من قبل السلطة التشريعية، وقد يعتمدون هذه الدراسة وربما يقوم النواب بتخفيض هذه المبالغ أو يقومون برفعها.

يلاحظ في الكثير من الجمعيات الاستثمارية ندرة في المواقف وهو ما يتسبب في حدوث أزمة في المناطق تلك نتيجة عدم وجود مواقف يمكن لمرتدييها عليها توقيع عقوباتها، والسؤال: هل يتم استشارتكم في هذه البنائيات؟ ● هناك لجنة نحن طرف فيها وهناك دراسات واشتراطات، ولكن البلدية هي المعنية أكثر بالوقوف وتحديد مدى إمكانية تحويل مبان إلى استثمارية، وهناك مختصون حتى بالنسبة لتحديد الأنشطة، فالبلدية تدرس الأوضاع، فمثلا لا يجوز منح تراخيص لأنشطة مثل مطاعم وسوبر ماركات في شوارع لا يوجد بها مواقف تخدم المترددين، ويفترض وجود دراسات سواء من قبل الجهة التنفيذية في الدولة، أو من قبل من يشرف على تديين نشاط حتى يحقق الربح من وراء مشروع.

هل هناك توجه لإعادة النظر في القرار الوزاري والذي نظم حصول الوافدين من رخص سوق ورفق سقف الراتب بالنسبة للوافدين إلى 600 دينار، وهناك جعل من الرخصة الكويتية هي الأصعب في الحصول عليها على مستوى العالم؟ ● أولا، القوانين والقرارات قابلة

السيارة تتحكم في حياة ومسير الشخص الذي يقودها بسرعة فوق المعدل ومشغول بالهاتف أو «الواتساب»

الحملة أسفرت عن ضبط المئات من المركبات المتهالكة التي تؤثر على الانسيابية إذا تعطلت

لا نريد فلساً من أي شخص والتزامه بالقانون بالنسبة لي أكثر قيمة من تحصيل مبالغ مالية

فحص فني سريع، وفي حال تبين للفاحصين أن المركبات غير صالحة يتم سحبها إلى كراج الحجز وإلزام المخالف بإصلاح الأعطاب بها وعمل فحص من جديد بعد الانتهاء من الإصلاحات.

كانت قبل فترة استخدام حارة الأمان من المخالفات الجسيمة يجرى استخدام الحارات تلك في السير فهل حققت هذه الخطوة الهدف المرجو منها؟

● الطرقات في الكويت عليها كثافة عالية ولا تتناسب الطرقات مع عدد السيارات المتواجدة في الشارع، وهذه حقيقة لا يختلف عليها، فالطرقات في الكويت يمكن القول انها متشعبة، وهذا

عائد إلى زيادة المركبات وعدم التوسع الحضري أي محدودية المساحة المستغلة وتجاوز الاختناقات والازدحام وأبنا ان نستفيد من حارات الأمان مما يحقق الانسيابية، ولكن منح حارة السير في حارة الأمان اليسرى فقط كان بضوابط مسدودة، فهناك طرقات تم

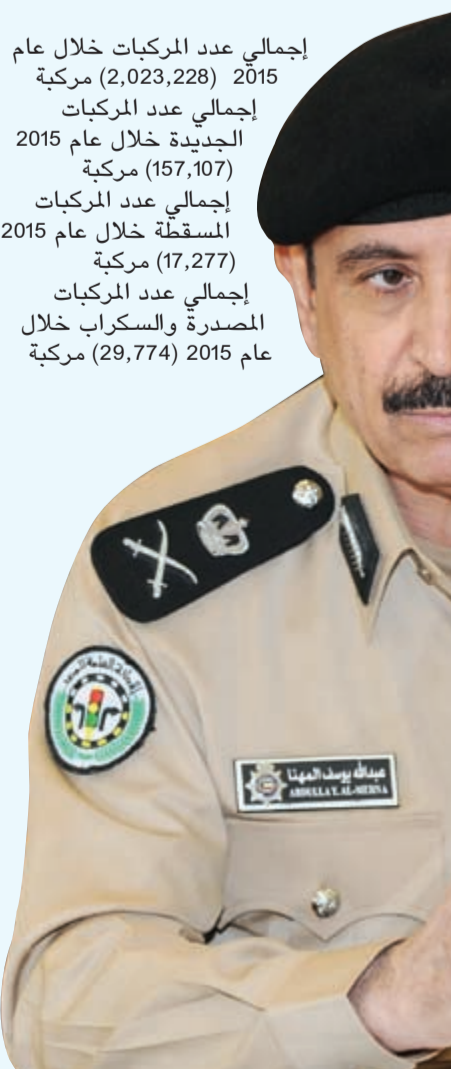
تجديدها والإعلان عنها يجوز السير في الحارة اليسرى لها، ولكن بسرعة لا تتعدى الـ 45 شرط أن يكون هناك تكديس مروري، وربما تسألني وتقول: هل تراقبون كل سيارة، وعلى مدار الساعة تتم المراقبة؟

أقول: نعم نراقب الطرقات على مدار الساعة من خلال كاميرات علوية، وعلى سبيل المثال إذا وجدنا شخصا يسير في حارة الأمان والطريق خال نستطيع التقاط رقم لوحة سيارته وتحرر له مخالفة مرورية غير مباشرة وترفع مع المخالفة صورة توضح مكان مخالفته وتوقيتها، ويحق له ان يطالع على الصورة إذا رغب في ذلك،

لننظر في حارة الأمان اليسرى حدد بتوقيعات محددة ومرهون بالازدحام ومحدود السرعة، ونحن نحرر مخالفات كثيرة، أيضا هناك كاميرات ترصد السرعة على حارات الأمان، اما بالنسبة للسير في الحارة اليمنى فهي متنوعة تماما، والصدر مؤخرا قرار بحجز المركبات التي تسيير في الحارة اليمنى لشهريين وسحب رخصة سوق المخالف.

بين فترة وأخرى تطلعننا وسائل التواصل الاجتماعي عن أرقام فلكية بالنسبة للعقوبات المرورية مثلا وجدنا رسائل تشير إلى ان قيمة مخالفة تجاوز الإشارة الحمراء ستكون 500 دينار وأخرى 300 وتجاوز حدود السرعة هكذا، فما هو الصحيح خاصة ان سيادتم أعلنتم عن وجود دراسة أو مقترح لتخفيض العقوبات المرورية؟

● شخصيا أؤيد تخفيض العقوبات بشكل كبير جدا على المخالفات الجسيمة، بل اذا سألتني عن رأيي فيمن يرتكب المخالفات الجسيمة كالسرعة المفرطة جدا وتعمد تجاوز الإشارة الحمراء أقول: هؤلاء



ماذا تم بالنسبة لتدريس المرور في المناهج الداخلية تم تسكين الشواغر بها باستثناء قطاع المرور، فمضى التسكين إذن؟ ● هذا السؤال ما يفترض أن يوجه لي، وكل ما أقوله: هناك مقترح قدمناه، وهذه المقترحات لدى المسؤولين.

هل تجاوز قطاع المرور إشكاليات كانت مرتبطة بتزوير رخص سوق؟ ● منع الجريمة غير وارد وهذا متفق عليه، ولكن الحد منها يمكن، وهذا ينطبق تماما على سؤالك، فالتزوير ممكن، ولكن ما أستطيع أن أخرج به هو أننا وضعنا لبيات وضوابط تحيل وتعيق أي مزور، بل وتكشف أي شخص تجرأ على القانون وأساء استخدام صلاحياته، مثلا تجديد

هل تراجعت نسبة تسيير المركبات غير صالحة؟ ● نعم، ولكن هذا يرجع إلى زيادة عدد المركبات التي تم فحصها، وهذا يدل على تحسن في سلامة المركبات التي تسير على الطرق.